

تأثير الإجراءات الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية على تسعيرة الطاقة العالمية The Impact of US Government Actions on Global Energy Pricing

أحمد بن خليفة، جامعة الوادي، الجزائر، Benkhalifa_ahmed@ymail.com

عمر شريف،* جامعة باتنة 1، الجزائر، charif_amor@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2020/03/12

تاريخ الإستلام: 2020/02/28

ملخص: عرف قطاع الطاقة في الثلاث سنوات الأخيرة انقلابا تاريخيا تراجعته فيه الأسعار وانقلبت معه الكثير من موازين القوى بتحول الدول النفطية من مركز ثقل في السياسة الدولية وفاعل رئيسي في حركة التجارة الدولية ومصدر للمساعدات وبرامج التنمية لتتحول إلى موضوع للسياسة الدولية بكل تحولاتها خاصة في المنطقة العربية. تسعى هذه المداخلة إلى تفكيك مضامين السياسات الطاقوية الأمريكية منذ مطلع الألفية بعد احتلال أفغانستان والعراق، والخطوط العريضة التي ارتكزت عليها اتجاه صعود القوى الطاقوية الساعية إلى الاستقلال الاقتصادي والتنموي، والقوى التعديلية الساعية إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، وكيف تمكنت هذه السياسات من كبح تلك المسارات وأثرت على أسعار الطاقة بشكل جذري.

الكلمات المفتاحية: الطاقة؛ تسعير الطاقة؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

تصنيفات JEL: Q42, Q43, Q52

Abstract : Over the past three years, the energy sector has experienced a historic coup, the balance of power shifted with the transformation of oil-producing countries from the center of gravity of international politics, to a major player in trade international, source of aid and programs. Development must become a subject of international politics, in particular in the Arab region. This intervention seeks to dismantle the content of American energy policies since the turn of the millennium after the war of Afghanistan and Iraq, and to define the main lines of the rise of energy forces in search of economic independence, and development, and reformist forces seeking to reshape the international system, and how these policies have been able to curb these trajectories.

Keywords : energy; energy pricing; United states

JEL classification codes : Q42, Q43, Q52

مقدمة:

شكلت الطاقة على مر العقود الهاجس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى تعاضد أخطار التبعية الطاقوية الأمريكية للنفط الأجنبي، نتيجة ارتفاع الطلب الأمريكي المستمر على هذه المادة استجابة للنمو الاقتصادي في البلاد وعدم كفاية المخزون المحلي، ومن جهة أخرى تزايد أهمية الطاقة بالنسبة للأمريكيين الذين يعملون على تأمين هذه الموارد لحفائهم، وهذا ما خلق معضلة كبرى لدى صانع القرار الأمريكي، شكل ذلك تحديا كبيرا لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، وأمن الحلفاء في المنظومة الليبرالية، لدى كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية، فهي تشترك في معطى واحد وهو ضرورة تأمين الموارد الطاقوية، وضمان وصولها إلى الأسواق الأمريكية وأسواق الحلفاء بالكمية المطلوبة، وبالأسعار المناسبة، وهذا ما أدى إلى تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من النزاعات والحروب التي كان الهدف الرئيسي منها هو تأمين الطاقة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

وعرفت بداية الألفية الجديدة تحولات جيوسياسية مهمة أثرت على توازنات القوى الدولية وقطاع الطاقة على وجه الخصوص، ما دفع الإدارات الأمريكية إلى انتهاج سياسات طاقوية جديدة بمضامين مختلفة حملت مفاهيم وآليات جديدة لتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي المرتبط أساسا بضبط التفاعلات الدولية، ومن هنا تبرز الإشكالية التي تعالجها هذه المداخلة؛ والمتعلقة بعلاقة السياسات الطاقوية الأمريكية الجديدة بتقلبات أسعار الطاقة، ونطرح سؤال محدد يلخص هذه الإشكالية كالتالي:

- ما مضامين السياسات الطاقوية الأمريكية الجديدة وكيف انعكست على أسواق الطاقة؟ وإلى أي مدى أثر ذلك على علاقاتها بالقوى الطاقوية التقليدية؟

أولاً- الخلفيات التاريخية والاستراتيجية والاقتصادية للسياسات الطاقوية الأمريكية:

يمكننا فهم الخلفيات التاريخية والاستراتيجية والاقتصادية للسياسات الطاقوية الأمريكية من تفكيك منظومة الارتباط التي كرستها تلك السياسات الأمريكية المتعاقبة بين الموارد الطاقوية والسياسات الأمنية الخارجية إلى حد التلازم، ومن ثمة الكشف عن هذا الوضع المقلق الذي بات يهدد مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية كقائد عالمي ويحتم عليها الانخراط المستمر في الكثير من الحروب للسيطرة على الطاقة؛ وفاتورة ذلك بالنسبة للأمن والسلم الدوليين، وبالنسبة للدول النفطية.

1- الطاقة كمحدد لبناء الدور القيادي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية:

قامت الرؤية الإمبراطورية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على المزج بين مبدأي ويلسون القيمي المثالي، ومبدأ روزفلت الواقعي للقوة الصلبة، لبناء نموذج قيادة أمريكية عالمية، وبين هذين المبدأين كان متغير الطاقة ركيزة أساسية في تجسيد النموذج الأمريكي لقيادة العالم وتجسيد مشروع القرن الإمبراطوري (الغمري، 2009، ص. 29)، باعتبار أن الحديث عن اللوازم الإمبراطورية العالمية هو حديث عن اللوازم القمية واللوازم المادية حسب المبدأين الأمريكيين السابقين الذكر، وعنصر الطاقة هو لب اللوازم المادية بالنسبة للأمريكيين، لذلك قدم المدافعون عن الرؤية الإمبراطورية، وأنصار تعظيم القوة والسيطرة على الموارد قراءات استراتيجية تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من بناء قوة عالمية عظمى.

ارتكزت كل القوى والإمبراطوريات العالمية على موارد رئيسية كانت المحدد الحيوي لتوسعاتها العالمية، وأصبحت الطاقة؛ وبخاصة النفط أبرز عناصر بناء القوة الأمريكية، ومحور سياساتها الخارجية والأمنية، والمتغير الرئيسي لتحولات استراتيجيتها العالمية للهيمنة والنفوذ، وانطلاقاً من التحول التاريخي الذي أحدثته الثورة الصناعية ثم تحول عمل

الأساطيل البحرية من الفحم إلى الاعتماد على النفط وبخاصة الأسطولين البريطاني والأمريكي وهما من أقوى الأساطيل البحرية، سادت في بداية القرن العشرين نظريات السيطرة البحرية التي روح لها السير ألفريد ماهان (Mahan, 1990, pp. 28-34)، ومفكرين أمريكيين آخرين، فالسيطرة البحرية أصبحت ملازمة أيضا للسيطرة على مناطق النفط، والمعادلة الجديدة هي بناء إمبراطورية الذهب الأسود لاستكمال متطلبات السيطرة العالمية (فيتاليس، 2016)، وقد استفاد الأمريكيون من التجربة البريطانية التي بنت أسطول بحري مكنها من تعظيم الثروات والمعادن وبناء إمبراطورية عالمية، لهذا كانت السياسات الطاقوية الأمريكية منذ البداية مبنية على خلفيات تاريخية واستراتيجية واقتصادية ذات أبعاد عميقة ورؤى مستقبلية مرتبطة بتطلعات القيادة العالمية والهيمنة الأمريكية على العالم، والطاقة كانت محور هذه التطلعات.

2- الخلفيات التاريخية للسياسات الطاقوية الأمريكية:

فرضت الحرب العالمية الثانية على الولايات المتحدة الأمريكية وضعية جديدة لم تكن متوقعة بالنسبة لأكثرية الأمريكيين، فدخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب من أجل نصرة الحلفاء لم يكن يعني تحالف عسكري ومد قوت التحالف بالقوات والمعدات العسكرية فقط؛ وإنما كان يعني أيضا مد هذه الحرب بإمدادات النفط التي تحتاجها القوات باعتبار أن أمريكا كانت الأولى عالميا في إنتاج هذه المادة، وتمتلك نصف الاحتياطات العالمية المؤكدة في تلك الفترة. وعلى هذا الأساس ضاعفت أمريكا من إنتاجها في سبيل مد القوات بهذه المادة الحيوية إلى درجة استنزاف مواردها التي كانت تشير التقديرات إلى أنها ستنفذ في غضون 13 سنة إذا استمرت على نفس وتيرة الإنتاج، وهذه هي المحطة الأولى التي ربطت الأمن القومي الأمريكي وقوة أمريكا بالنفط على وجه التحديد (الخياط، 2012، ص. 46).

أصبح البحث عن موردي الطاقة لتعويض استنزافات الطاقة المحلية هاجسا أمنيا مقلقا، سواء من حيث الكميات المطلوبة مع تراجع الاحتياطات الأمريكية التي استنزفتها الحرب، أو من حيث تلبية الطلب المتزايد للاقتصاد الأمريكي الذي انطلق في مسيرة نمو رائدة مستفيدا من نتائج الحرب العالمية الثانية، هذه الهواجس كانت تضاف إليها مخاطر نشوب أزمات جديدة، واستحالة تمويل أزمات من نوع الحرب العالمية الثانية، في هذه الأثناء برزت منطقة الخليج العربي كبديل استراتيجي مهم يمكن التعويل عليه لتلبية الطلب الأمريكي على النفط.

3- الخلفيات الاستراتيجية للسياسات الطاقوية الامريكية:

برزت أهمية منطقة الشرق الأوسط كركعة استراتيجية كاملة المقومات في معادلة السيطرة العالمية منذ بداية القرن العشرين، فاكتشاف النفط وتدفقاته الهائلة كان يشير الى تحول المنطقة الى عصب الحضارة الحديثة وقلب العالم، وبذلك تحولت الاهتمامات النفطية من نفط تكساس والكاربيبي إلى نفط الشرق الأوسط (هاري، فيليببي، 2001، ص.ص. 15-24)، وهكذا انطلقت مغامرة النفط في الشرق الأوسط؛ ولم تكن الاستراتيجيات العسكرية سوى استمرار لجهود الجيولوجيين والمنقبين وكبريات الشركات الأمريكية والبريطانية التي انطلقت مبكرا في رحلة تغيير خارطة المنطقة الصحراوية، حيث مكن لقاء الرئيس الأمريكي الأمريكي مع ملك المملك العربية السعودية في عام 1946 وتدشين القاعدة الأمريكية في الظهران وسط المنطقة النفطية (كلير، 2011، ص.ص. 63-67)؛ بداية تأسيس مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية، الساعية إلى بناء إمبراطورية عظمى مترامية الأطراف وقودها الاستراتيجي الحيوي الأول هو النفط، وفضاؤها الخصب كان الشرق الأوسط لزراع بذور الهيمنة العالمية ومحاور ارتكازها الكبرى انطلقت من العربية السعودية أو من مملكة الممالك النفطية.

أدرك صناع القرار في الإدارة الأمريكية أن قيادة الولايات المتحدة للعالم تقتضيا السيطرة على تئني نفط العالم، ومطلق نفط الشرق الأوسط، وذلك يمر حتما عبر بناء استراتيجية طاقوية قوامها بناء دول وكلاء تنفذ وتحمي نفط الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبنت بذلك محاور استراتيجية في المنطقة اقترنت بالأمن القومي الأمريكي وأصبح الدفاع عنها جزءا من السياسات الأمنية والخارجية الأمريكية لتحقيق الأمن الطاقوي، وعلى هذا الأساس كان ارتباط السياسات الطاقوية الأمريكية بالأدوات العسكرية في كل مبادئ واستراتيجيات الرؤساء الأمريكيين، من إنشاء جيمي كارتر قوات الانتشار السريع للتدخل في أي منطقة نفطية ومواجهة أي قوى خارجية تحاول تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، الى تدخل الولايات المتحدة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وفي حرب الخليج الثانية ونشر القوة العسكرية في العربية السعودية والخليج العربي لحماية آبار النفط السعودية.

ومع غزو العراق للكويت أصبحت تركيا محورا جديدا تركز عليه الإستراتيجية الطاقوية لأمريكا من خلال دعم التحالف الأمني الإسرائيلي التركي، ومن خلال استخدام قاعدة انجربليك التركية في إدارة ومراقبة مواقع النفط في الخليج العربي، إيران والعراق.

4- الخلفيات الاقتصادية للسياسات الطاقوية الأمريكية:

تلعب الشركات النفطية الأمريكية دورا جوهريا في تحريك كافة السياسات الأمريكية، وهي عماد الاقتصاد الأمريكي، وبحسب الاقتصادي الأمريكي كينيث جالبرايت فإن دخل شركة إكسون للنفط يفوق دخل دول منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الوابك) (راندا، 2013، ص. 128)، لذلك فإن مصالح هذه الشركات تعتبر محددًا رئيسيًا في السياسات الطاقوية الأمريكية، ويؤدي العامل النفطي عموما الكثير من الأدوار المتغيرة في صعود وسقوط اقتصاد البلد، حتى أصبح هناك تلازم بين تنذبذبات الاقتصاد الأمريكي وتدهوره

استنادا إلى تذبذب إمدادات الطاقة، وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، ولهذا الغرض كان واضحا منذ بداية الحرب العالمية الثانية ارتباط السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية بالأدوات العسكرية، ويمكننا إدراك ذلك من خلال تتبع تطور الاستراتيجيات الطاقوية الأمريكية في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد. وللتأكيد على هذه الفرضية؛ تبرز معالم تاريخية شاهدة، ترسمت في تحليلات ومبررات كل المسؤولين والمفكرين الأمريكيين؛ المدافعين عن سياسة أمريكا من أجل النفط بأي ثمن، حيث ارتفعت واردات النفط الأمريكية من 10 % بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 18% بداية الستينيات، لتتضاعف النسبة بداية السبعينيات وتجاوزت عتبة 50% مطلع الألفية الجديدة، ووصلت إلى 60 % عام 2005 م. (قنديل، 2014، ص. 18).

من هذا المنطلق تأتي معالم المبررات التي يقدمها الأمريكيين الذين يربطون الوضع الاقتصادي للبلاد بالمتغيرات الطاقوية تباعا؛ بدءا من محطة حظر النفط العربي في الحرب العربية الإسرائيلية العام 1973، وما بعد الثورة الخمينية في إيران، ثم غزو العراق للكويت 1990، وبعدها ارتفاع الأسعار بداية الألفية الجديدة، والعجز المالي الذي أدخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة الافلاس في 2008، ومن ثمة وجود بيانات متطابقة تؤكد تراجع الاقتصاد الأمريكي مع كل صدمة بترولية ناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة.

لم تعد تبعية الولايات المتحدة الأمريكية النفطية مجرد قلق يؤرق الأمريكيين، إنما تحولت تلك التبعية إلى معضلة حقيقية أصبحت تهدد الأمن القومي الأمريكي ومستقبل الأمة الأمريكية في زعامتها العالمية، ومن ثمة كان على صانعي القرار الإسراع في وضع وتنفيذ سياسات طاقوية جديدة بمضامين ومفاهيم مختلفة.

ثانيا- السياسة الطاقوية الأمريكية الجديدة: المضامين والتطورات:

بالرغم من أن المسعى الأمريكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة انطلق منذ الصدمات البترولية السابقة خاصة بعد صدمة المقاطعة العربية 1973 إلا أن هناك ثلاث عوامل رئيسية مطلع الألفية الجديدة دفعت صناع القرار الامريكيين الى تجييش كل طاقاتهم واستنفار مؤسساتهم لوضع سياسات طاقوية جديدة لمواجهة التحولات الطاقوية والاقتصادية المهمة التي أصبحت تعصف بالاقتصاد الأمريكي ومستقبل الدور القيادي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه العوامل هي:

- تخطي الولايات المتحدة الأمريكية لحاجز 50% من الواردات الطاقوية وهو ما كان يعني انجراحية خطيرة للاقتصاد الأمريكي في التبعية الطاقوية للخارج.

- ارتفاع الأسعار الطاقوية التي وصلت حدود 150 دولار للبرميل وأدت إلى عجز مالي أمريكي أدخل البلاد في أزمة اقتصادية منذ 2008 وكاد أن يؤدي ذلك إلى إفلاس اقتصاد البلاد (اندا، 2013، ص. 129).

- العامل الآخر والأكثر أهمية هو ارتباط المتغير الطاقوي بهيكل التوازنات الجديدة في النظام الدولي، فالدول الطاقوية التي كونت احتياطات نقدية هائلة أصبحت تتطلع بذلك إلى أدوار قيادية عالمية وتسعى إلى استثمار ذلك الاحتياطي النقدي في مشاريع استثمارية وتموية استقلالية تناهض الهيمنة الأمريكية ومؤسساتها وأدواتها كصندوق النقد والبنك العالمي على غرار مشروع البريكس وبنوك الاستثمار التي طرحتها روسيا والموجهة لدول العالم الثالث.

1- سياسة الاستقلال الطاقوي الأمريكي:

تزامن وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى الرئاسة مع حالة طوارئ غير مسبوقة فيما يتعلق بملف الطاقة بعد أن أخذ الاعتماد على النفط الخارجي منحى تصاعدي فاق نسبة

50% منذ بداية العام 1998، وتراجع الإنتاج المحلي في مقابل ارتفاع أسعار البنزين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت حالة الطوارئ خارج دائرة صانعي القرار لتعبر جماهير المزارعين عن غضبها من تذبذب الإمدادات وارتفاع الأسعار ما أدى إلى تأسيس المجموعة القومية لتطوير سياسات الطاقة برئاسة نائب الرئيس ديك تشيني، حيث تضم المجموعة كبار الموظفين في الإدارة الأمريكية وخبراء الطاقة ورجال الأعمال من الشركات النفطية، وكان عملها هو تحديد السياسات الكفيلة بالخروج من معضلة التبعية الطاقوية التي باتت تهدد الاقتصاد الأمريكي وتجرحه نحو مزيد من التبعية للنفط الأجنبي. في 17 ماي 2001 أعلنت المجموعة تقريرها حول السياسة الطاقوية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد مخرج للاقتصاد الأمريكي من مأزق التبعية للنفط الأجنبي (كبير، 2011، ص. 347-360):

- زيادة الإنتاج الداخلي بما فيها استغلال المناطق الجديدة الغير مستغلة في الاسكا والقطب الشمالي.
- انتهاج نموذج جديد للطاقة يعتمد على الطاقات البديلة المولد من حرق الأخشاب الفحم والغاز الصخري، وكذا الاعتماد على الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة.
- الاستمرار في خيار التبعية وتأمين التموين بالنفط الأجنبي بشكل سلس وبأسعار معقولة. لم تكن الخيارات والمضامين التي اقترحتها المجموعة القومية للطاقة متماهية مع واقع قطاع الاستهلاك الطاقوي في البلاد وتأمين المستويات الكافية لتلبية الطلب في ظل الأرقام الاستشرافية التي تتحدث عن فارق بنسبة 68% بين حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك بحلول 2025، وبالتالي فهما تكن القدرات الجديدة للطاقات البديلة والمتجددة فهي غير كافية لتغطية فارق 11 مليون برميل يومي متوقع، كما أن التعويل على استغلال المناطق الجديدة يتطلب وقت طويل لتظهر نتائجه، وبالتالي كانت هناك توليفة من الحلول بين

خيارات التبعية وتفعيل البدائل الجديدة ضمن سياسة الطاقة القومية الجديدة.

2- مضامين سياسة الطاقة القومية الأمريكية:

أعلنت الإدارة الأمريكية السياسة الطاقوية الجديدة والتي تعتبر الأمن الطاقوي أولوية في السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي، ومن أجل ذلك يجب اتخاذ كافة الإجراءات من أجل تحقيق الأمن الطاقوي للبلد وكانت هذه السياسة الجديدة بمثابة فصل متطور جدا من ارتباط الطاقة بالسياسة الأمنية الأمريكية إلى حدود قصوى تظهر جليا في الخطوات التالية لإعلان هذه السياسة.

تتمثل هذه الخطوات في العمل على تنويع مصادر الإمدادات النفطية وعدم الاعتماد على منطقة واحدة فقط أكثر من 25% من الواردات، بداية من تقليل الاعتماد على منطقة الشرق الاوسط وفنزويلا ورفع نسبة الاعتماد على النفط الافريقي من 15% الى 25% بحلول 2025 م. (عبد الحليم، 2014، ص. 143)، وعلى هذا الأساس ترى السياسة الجديدة أنه من الواجب على الحكومة الأمريكية أن تسرع في العمل مع الحكومات المنتجة من أجل تذليل العقبات للاستثمار في المناطق والقطاعات الجديدة الغير مستغلة، بداية بحث دول الخليج العربي على مضاعفة الإنتاج والاستثمار الواسع في حركة التنقيب. العمل مع دول بحر قزوين على الاستثمار الواسع في الطاقة وتمويل مشاريع انجاز البنية التحتية وأبابيب نقل النفط على غرار خط باكو-تيليسي-جيهان. محاولة الاستفادة من نفط أمريكا الوسطى واللاتينية : المكسيك، كولومبيا، فنزويلا واتخاذ كل الإجراءات والضغوط الدبلوماسية والسياسية لتذليل عقبات الاعتراض على توريد النفط لأمريكا.

الاهتمام أكثر بمنتهجين جدد في إفريقيا كالجزائر، نيجيريا، أنغولا وتقديم الدعم اللازم للاستثمارات الأجنبية في هذه البلدان في البنى التحتية لإنتاج النفط من أجل مضاعفة قدرات الإنتاج لديها.

عند مقارنة سياسة الطاقة الأمريكية الجديدة مع خارطة حروب جورج بوش والولايات المتحدة الأمريكية بعد إعلان تلك السياسة، فمن الصعب تنفيذ أن تلك الحروب كانت ترجمة للسياسة الطاقوية وتوصيات المجموعة القومية للطاقة، من احتلال أفغانستان عنق زجاجة نفط بحر قزوين (كلير، 2011، ص. 360-360)، إلى احتلال العراق التي كانت الاستشرافات تشير إلى تحوله إلى المركز النفطي الأول في الشرق الأوسط بطاقة إنتاج تصل 12 مليون برميل يوميا واحتياطي 143 مليار برميل (دانيا، 2014، ص. 12)، وصولا إلى ليبيا التي أصبحت نقطة محورية في استراتيجية خط دكا- تامبا فلوريدا، للنفذ إلى نفط إفريقيا، الذي أصبح موضوعا للتنافس الدولي المعقد في ظل الاكتشافات الهائلة، وانتعاش الاستثمارات الطاقوية (جازفنتان، 2013، ص. 348).

أدت التحولات السياسية والأمنية في هذه المناطق إلى تحولات جيوسياسية طاقوية قلبت أسواق الطاقة بشكل جذري، ومكنت فواعل جديدة رسمية وغير رسمية ساهمت في خلق أسواق نفطية موازية والتحكم في قدرات الإنتاج والتصدير بالنسبة للدول النفطية، من خلال الصراعات على تقاسم الثروة والسلطة، لكنها تفاعلت في النهاية لتساهم في تهديد الأمن الطاقوي للدول المستوردة وتقليص تكلفة التبعية بشكل كبير.

ثالثا- التحولات الجيوسياسية العالمية وتداعيات الطفرة الطاقوية الأمريكية:

من أكثر المفارقات التي تؤثر على أسواق الطاقة والمتغيرات ذات الصلة بها أن ما تراه القوى النفطية ضرورة لأمنها الطاقوي تعتبره القوى المستوردة تهديدا لأمنها الطاقوي، وما

تتخذة القوى المستوردة من سياسات لتأمين حاجياتها الطاقوية والتقليل من تكلفة التبعية أصبح يمثل تهديدا استراتيجيا لمصالح القوى النفطية، وهذا ما يضاعف من تأزم أسواق الطاقة، هذا التضارب في المواقف والسياسات أدى الى خلق بيئة جيوسياسية عالمية متأزمة انتقل فيها تأثير الثقل العالمي للطاقة من عامل مساعد للقوى التعديلية لاعادة تشكيل النظام الدولي ومعارضة هيمنة الأحادية الامريكية وتفوق الكتلة الاقتصادية الغربية لتصبح الدول الطاقوية في ظل التحولات الجيوسياسية والطاقوية الراهنة رهينة تداعيات هذه التحولات خاصة تداعيات الطفرة الطاقوية الامريكية وسياساتها الساعية إلى تأمين الاستقلال الطاقوي الأمريكي.

1- تأثير الطاقة في التوازنات الدولية: قد لعبت الطاقة دورا رئيسيا في بناء قدرات القوى الكبرى وقيادتها للنظام الدولي وتضاعف هذا الدور في العقود الأخيرة وأصبح متغيرا رئيسا في توزيع هيكل القوة في النظام الدولي بالنسبة للقوى العالمية والقوى التعديلية والقوى الصاعدة الساعية إلى تحصيل دور قيادي.

احتلت الدول النفطية مكانة مهمة في التجارة الدولية استطاعت أن تؤثر في التوازنات الدولية، وتصيغ الكثير من الاتجاهات والتحالفات في السياسة الدولية خاصة دول الخليج العربي (عبد العاطي، 2014، ص. 11)، ومكنت الثروة النفطية وعائداتها الهائلة في ظل ارتفاع الأسعارالكثير من الدول لتحدي الهيمنة الأمريكية وفي مقدمتها إيران وفنزويلا والسودان...، وسعي الكثير من القوى النفطية إلى تبني سياسات تنموية واقتصادية بعيدا عن آليات الدعم المرتبطة بالمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

استغلت روسيا عائدات الطاقة الضخمة من نفط وغاز طبيعي، واستثمرت ذلك في تطوير قدراتها العسكرية، وبناء تحالفات جديدة سياسية وأمنية واقتصادية لتحدي الهيمنة

الأمريكية (باييف، 2010، ص. 82) وإعادة بناء القوة الروسية، لاسترجاع السيطرة على قلب الأرض (أوراسيا) كقوة عالمية عظمى؛ لا تطالب بحق العودة الى المجال السوفيياتي فقط ولكنها تحاول أن تؤسس لمسارات تعديلية جديدة تنهي حالة التفرد الأمريكي وتؤسس لنظام دولي متعدد الأقطاب والفاعول والحضارات (الشيخ، 2014، ص. 23-26).

استطاعت روسيا في ظل مآزق التبعية الطاقوية الغربية والمآزق الأمني الأمريكي في أزمت الشرق الاوسط أن تتعش تطلعاتها العالمية من جديد، وتستغل التغيرات الطاقوية للتأثير على ميزان القوى الإقليمي والدولي، حيث مكنتها من إعادة الإقلاع الذاتي وهدم الاعتماد على المؤسسات الاقتصادية الدولية لبناء اقتصادها، والاستغناء عن فكرة الاندماج الأوروبي نهائيا كطريق لنهضة روسيا الجديدة كما شجعت إيرادات الطاقة روسيا على عكس المسارات الاقليمية والدولية، بحيث أصبحت هي الخيار المغربي لانضمام دول أوروبية إلى التكتل الاقتصادي الاتحادالورسي، وقدمت رفقة الصين في إطار (تجمع البريكس) مسار اقتصادي وتنموي جديد، يشكل أحد البدائل للمنظومة الاقتصادية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي وفرت عائداً الطاقة كافة الركائز العسكرية والاقتصادية والسياسية والنقدية لتأسيس مرتكزات منظومة دولية تعددية بديلة لمرتكزات النظام الدولي الغربي، وهذا ما استفز صانع القرار الامريكى للإسراع في بلورة مضامين السياسة الطاقوية الجديدة، لتقويض هذه المسارات التي استغلت تحولات الطاقة لصالحها، وأصبحت تهدد حلفاء أمريكا وشركاءها في النظام الدولي الجديد.

2-تداعيات السياسة الطاقوية الأمريكية الجديدة:

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل المعضلة الطاقوية عدة تحديات معقدة ومتلازمة، على عدة مستويات محلية وإقليمية ودولية، لكبح أسعار الطاقة المرتفعة وفاتورة الاستيراد التي أزمت الاقتصاد الامريكى، والتقليل من مخاطر التبعية الطاقوية للخارج التي

بلغت مستويات قياسية، ومن جهة أخرى تأمين الطاقة للدول الحليفة في المنظومة الغربية كالدول الأوروبية وكوريا واليابان، التي أصبحت عرضة للمساومة من قبل الدول المصدرة خاصة روسيا بالنسبة للدول الأوروبية، والتحدي الأكبر الذي كان على السياسات الطاقوية الأمريكية البديلة أن تعالجه هو تحييد دور الطاقة في التوازنات الدولية وتوزيع هيكل القوة في النظام الدولي، لكبح المسارات التعديلية وعكس تأثيرات العامل الطاقوي لصالحها. ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد 2008 من تنفيذ خطوات الاستقلال الطاقوي المعتمدة في السياسات الطاقوية الجديدة، وكان ذلك على عدة مستويات منها:

أ - **طفرة التقنيات والوسائط الطاقوية غير التقليدية:** استعصت الكثير من الاحتياطات الطاقوية والحقول على الاستغلال نتيجة صعوبة توظيف تقنيات الاستغلال التقليدية وتكلفتها المرتفعة، إلا أن تشجيع التقنيات الجديدة لاستخراج النفط والغاز الصخري، ودعم الاستثمار فيهما سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تشجيع ودعم الشركات الأمريكية للاستثمار الخارجي في الغاز الصخري خاصة، والضغط على الدول لتبني هذه التقنيات من أجل مضاعفة الإنتاج في السوق الطاقوية، أحدث طفرة إنتاج هائلة، ومن هذه التقنيات والوسائط الغير تقليدية نجد عملية الحفر الأفقي، وعملية التكسير الهيدروليكي (Hydraulic fracturing process) لاستخراج الغاز الصخري والنفط المحكم من الصخور في باطن الأرض (قنديل، 2014، ص. 18)، كما ترفع الحظر عن المحميات الطبيعية والمناطق التي كانت في خانة الممنوعات من التنقيب والاستكشاف، وبذلك تم توسيع حركة التنقيب في خليج المكسيك وكاليفورنيا وتكثيف الإنتاج من محميات آسكا، واستغلال احتياطات حقل نورث ديكتوتا، وجنوب وشرق تكساس (الشرقاوي، 2014، ص. 7). أحدثت هذه الوسائط والتقنيات الجديدة ثورة كبيرة في فضاء الطاقة العالمي، وغيرت التوقعات المستقبلية بشأن ميزان القوى، والتوازنات الاقليمية والدولية التي استندت في

التوقعات السابقة على أساس أفضلية العامل الطاقوي للقوى الطاقوية التقليدية، لكن اكتشاف وإعادة توظيف الوسائط الجديدة أحدث نقلة نوعية في التقنيات، والتكلفة، والاحتياجات، بعد أن أصبحت الاحتياجات المستعصية ممكنة الاستغلال.

الجدول رقم 1: احتياجات النفط.

النسبة المؤوية	حجم الاحتياطي بليون برميل	الدول	نوع النفط
76%	3706825	الولايات المتحدة. أ	النفط الصخري
7%	354340	الصين	
5%	247883	روسيا	
2%	82000	البرازيل	
2%	100000	الكونغو الديمقراطية	
8%	376993	باقي دول العالم	
70%	170400	كندا	النفط الرملي
17%	42009	كزاخستان	
12%	28367	روسيا	
1%	2433	باقي دول العالم	
95%		فنزويلا	النفط الخام الثقيل جدا

المصدر: جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص ص. 376-379

يبين الجدول حجم الاحتياجات النفطية غير التقليدية، والتي أصبحت ممكنة الاستغلال بفضل التقنيات والوسائط الجديدة، هذه الأخيرة ساعدت أيضا على رفع مستويات الانتاج في الطاقات التقليدية واستغلال احتياطات أخرى غير مستغلة، وأفصحت في الأخير عن

خريطة طاوقية جيوستاسية جديدة أعادت صياغة معادلة العرض والطلب، وتنظيم السوق الطاوقية وعملياته المتعددة، ومداخل التحكم في الأسعار، كما أدت إلى إعادة ترتيب الفواعل الطاوقية من جديد بدخول فواعل جديدة، تهدد الفواعل التقليدية بقلب موازين القوى في الفضاء الطاوقي.

ب- ثورة الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة: أدرك الأمريكيون في الألفية الجديدة أنه بات من المؤكد أن السير باتجاه مصادر الطاقة البديلة هو الرهان الأكبر الذي سيحدد المسار نحو ثورة معرفية جديدة واتجاهات تطور النظام الدولي (عوني، 2014، ص. 4)، حيث ازداد استخدام الطاقة المتجددة عالمياً بنسبة 85% في العشر سنوات الأخيرة (مها، 2015، ص. 7)، وهي العشرية التالية لإعلان خطة المجموعة للطاقة الأمريكية التي أوصت في بداية الألفية بخيار التوجه إلى البدائل الطاوقية الجديدة والمتجددة، للتقليل من حجم التبعية الطاوقية ومن أجل التأثير في اتجاهات الأسعار لخفض تكلفة الواردات الطاوقية الأمريكية، لتحقيق الاستقلال الطاوقي على المدى المتوسط والبعيد.

انتعشت الاستثمارات في الطاقة المتجددة في 2014 بحيث ارتفعت الاستثمارات بنسبة 17% لتصل إلى 270 مليار دولار، منها 149.6 مليار دولار استثمارات في الطاقة الشمسية و99.5 مليار دولار في طاقة الرياح، وأوضح التقرير السنوي التاسع (التوجهات العالمية للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة لعام 2015) الذي أعده المركز التعاوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بفرانكفورت أن الطاقة الناتجة عن مصادر الطاقة البديلة بلغت في 2011 نحو 81 جيجاوات، و89 جيجاوات في 2012 وارتفعت إلى 103 جيجاوات في 2014، منها 46 جيجاوات من الطاقة الشمسية و49 جيجاوات من طاقة الرياح (مها، 2015، ص. 7).

لا تقتصر الاستثمارات على في الطاقات المتجددة على الطاقة الشمسية والرياح، فهناك ارتفاع قياسي متزايد في الاستثمار في مصادر الكتلة الحيوية، وتحويل النفايات، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الأرضية، ما يدعم مؤشرات تراجع الاعتماد على الطاقات التقليدية لصالح الطاقات المتجددة، خاصة مع تطور التكنولوجيا الخاصة بتقنية توليد الطاقات، وتجاوز التكاليف الأولية لتحديث قطاعات البنية التحتية اللازمة للإقلاع في مراحل الإنتاج المتقدمة.

دفعت السياسات الطاقوية الأمريكية معظم دول العالم الى اتباع هندسة المسار الطاقوي المستقبلي الذي صاغه الامريكويون لإحداث ثورة كبيرة في فضاء الطاقة، من حيث الأسعار وتوزيع المصادر، وتعكس معدلات انتشار الطاقات المتجددة نمو ثقة المستثمرين وتنافسية التكلفة، وزيادة معدلات الموثوقية والاتجاه نحو تقديم حوافز أكبر للمستثمرين ومشاريع البحث التكنولوجي من قبل الحكومات (الخياط، 2012، ص. 9)، فسياسة الاستثمار الأمريكية في الطاقات المتجددة التي ارتفعت في 2014 بنسبة 7% لتبلغ نحو 38.3 مليار دولار انعكست أيضا على السياسات الطاقوية للدول النامية التي أصبحت المخصصات المالية في سياساتها الطاقوية الموجهة للاستثمار في الطاقات المتجددة تقارب الى حد كبير مخصصات الدول المتقدمة (مها، 2015، ص. 8).

ج- انعكاسات السياسة الطاقوية الأمريكية على فضاء الطاقة العالمي: أفرزت السياسة الطاقوية الأمريكية التي تأسست على فكرة الاستقلال الطاقوي، وبدأت نتائجها تظهر في السنوات الاخيرة بتأثير ثلاث محددات رئيسية على فضاء الطاقة العالمي.

المحدد الأول هو حجم الاستهلاك المحلي الأمريكي ومؤشرات تراجع الاعتماد على النفط الأجنبي، والمحدد الثاني هو الثورة التي أحدثتها الوسائط والتقنيات الجديدة لاستغلال الطاقات غير التقليدية ومدى استمرار هذا الاتجاه، والمحدد الثالث هو الانتشار الكبير

لاستثمارات الطاقات المتجددة المصحوبة بمؤشرات عالية من الموثوقية والمحفزات لهذه الاستثمارات، وهي العوامل التي أثرت بشكل كبير جدا على سوق الطاقة العالمي ومعادلة العرض والطلب وطبيعة التعاملات الطاقوية الجديدة.

أدت هذه السياسات على المستوى الداخلي إلى رفع الانتاج الأمريكي بنسبة 30% من النفط حتى العام 2012، وهبطت واردات النفط من 60% العام 2005 إلى نحو 42% العام 2012، حيث ساهم قطاع الطاقة غير التقليدية في القفز بمعدلات الانتاج بحوالي 45% لتسجل 7.4 مليون برميل يوميا حتى العام 2013، وزادت معدلات انتاج الغاز في السنوات الثمانية الأخيرة بنسبة 36% لتقلص حجم الاعتماد على الخارج إلى نسبة 5% فقط، وأصبحت التوقعات تشير إلى تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا في إنتاج الغاز، وتجاوز العربية السعودية في إنتاج النفط بحلول 2020 وهي المحطة التي وضعها الأمريكيون كبداية لتحقيق الاستقلال الطاقوي بشكل كامل والتحول إلى مصدر للطاقة بأنواعها بحلول 2035، وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط والغاز في العالم، لذلك فإن تقلص الفارق بين نسبة الاستهلاك ونسبة الانتاج التي تجاوزت 11 مليون برميل يوميا السنوات الفارطة أثر بشكل كبير على أسعار الطاقة بارتفاع حجم المخزون الاحتياطي ووجود فائض كبير بين العرض والطلب في ظل تراجع الطلب العالمي على الطاقة، ففي عام 2012 استهلكت يوميا نحو 18.6 مليون برميل ما يمثل 21% من الانتاج العالمي وانتجت فقط 6.5 برميل وتستورد نحو 11 مليون برميل يوميا، أما الغاز الطبيعي فاستهلكت في نفس السنة 25 تريليون قدم مكعب لكنها تنتج 95% وتستورد حصة 5% المتبقية.

مثلت تحولات السياسات الطاقوية الامريكية والطفرة التي أحدثها الغاز الصخري والتقنيات الجديدة لاستغلال الطاقات الغير تقليدية، وثورة الطاقات الجديدة والمتجددة، ما يمكن أن

يكون أكبر صدمة للدول المصدرة للنفط منذ تأسيس الأوبك، واعتبرت السياسات الأمريكية الطاقوية الجديدة أعلى تهديد تشهده أسواق الطاقة، بحيث انهارت الأسعار إلى ما دون 30 دولار للبرميل وأصبحت الدول النفطية مجبرة على تأجيل استثماراتها في المجال الطاقوي، وخفض الإنتاج من جهة لرفع الأسعار والتحكم في هذه الأخيرة على نحو مكافئ لا يتجاوز تكلفة إنتاج التقنيات الجديدة لاستغلال الغاز الصخري والنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، للإبقاء على الاعتماد النفطي وفرملة حركة الإنتاج الجديدة، وتنشيط استثمار ونمو مشاريع الاستثمار فيها، وكانت الدراسات تشير إلى أن الشركات الأكثر نشاطا في طفرة الإنتاج النفطي الأمريكي تضم شركات متوسطة وصغيرة، وغياب الشركات النفطية الكبرى، وتراوحت تكلفة إنتاج البرميل من هذا النفط ما بين 44 و64 دولار للبرميل، ما يعني أن الدول النفطية كانت مجبرة على إبقاء سقف الأسعار مادون 60 دولار للبرميل لشل استثمارات هذه الشركات، ما حذى بدول نفطية كبرى كالعربية السعودية إلى ضخ زيادات هائلة من البترول المعروض لخفض الأسعار والتأثير على اتجاهات استغلال الطاقات غير التقليدية والطاقات المتجددة التي لا يمكنها الاستمرار في استثمارات خاسرة تتكبدتها نتيجة تكافؤ تكلفة إنتاج برميل غير تقليدي بسعر البرميل العادي أو أقل، إلا أن انخفاض مداخيل الدول النفطية دفعها أكثر لمضاعفة حجم إنتاجها لتغطية فارق الخسائر، وهو ما استغلته الولايات المتحدة الأمريكية لتعكس بذلك تأثير العامل الطاقوي في توازن السياسات الدولية لصالحها على حساب القوى التقليدية والقوى الطاقوية التقليدية.

خاتمة:

قامت السياسات الطاقوية الأمريكية في العقود السابقة قبل الألفية الجديدة على أساس تأمين إيرادات الطاقة بشكل سلس وموثوق وبأسعار مناسبة للأمريكيين وحلفاءهم في المنظومة الاقتصادية الغربية غير أن التحولات الجيوسياسية في خريطة الطاقة والأدوار

المتغيرة لتأثير هذا العامل على التوازنات الدولية بعد أن أصبحت الطاقة عامل قوة في استراتيجيات القوى الكبرى والصاعدة للتأثير في هيكل النظام الدولي ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسات جديدة بمضامين مختلفة لمفهوم الأمن الطاقوي الذي أصبح يعني التحرر من التبعية وتحرير الحلفاء كاليابان وأوروبا من التبعية للقوى الطاقوية خاصة روسيا وتتصرف السياسات الطاقوية الجديدة إلى تحييد فاعلية الدور الذي تلعبه الطاقة في التفاعلات الدولية وحرمان القوى الطاقوية من الوزن الاستراتيجي والنقل التفاوضي لهذا العامل على الساحة الدولية.

تضمنت السياسات الطاقوية الأمريكية الجديدة منذ وصول الرئيس جورج بوش بداية الألفية الجديدة كافة الآليات الدبلوماسية والاقتصادية، وتوظيف جميع الخيارات الأمنية والعسكرية، للتقليل من آثار التبعية الطاقوية للخارج وخلخلة أسواق الطاقة بشكل يسمح للاقتصاد الأمريكي بالتعايش مع مازق التبعية، كما سعت السياسات الطاقوية الأمريكية الجديدة إلى التأثير على توازنات القوى في النظام الدولي وتقليص نفوذ القوى التعديلية والقوى الصاعدة، وكبح مسارات القوى النفطية الساعية إلى الاستقلال التنموي ومعارضة الهيمنة الأمريكية وأدواتها المالية والاقتصادية؛ بعد أن أصبحت جميع هذه القوى توظف العائدات النفطية في مساراتها الجديدة، وقد مكنت السياسات الطاقوية الأمريكية الجديدة وطفرة النفط والغاز الصخري والتحويلات الجيوسياسية التي صاحبها في السنوات الأخيرة من حدوث تحولات جوهرية في أسواق الطاقة أدت إلى انهيار أسعار الطاقة العالمية، وردع المسارات الاستقلالية المعارضة للهيمنة الأمريكية والتي تأسست على وقع طفرة أسعار الطاقة المرتفعة في السنوات السابقة، ومع تراجع أداءات الدور الأمريكي في ظل التبعية الطاقوية والعجز المالي.

المراجع:

- Mahan , A.T., **the influence of sea power upon history1660-1783**, boston:littele brown and company, 1990
- الشرفاوي، يسرا، (2014)، التداعيات الجيوسياسية لطفرة الطاقة في الولايات المتحدة، مجلة حالة العالم، القاهرة: المركز الاقليمي لدراسات الاستراتيجية، العدد 6.
- الشيخ، نورهان، (2014)، الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحا روسيا لاستعادة المكانة الدولية، السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية)، القاهرة: مؤسسة الاهرام للنشر، العدد 196، مجلد 49.
- باييف، بافل، (2010)، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.
- دانيا، ظافر فضل الدين، (2014)، النفط العراقي: تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية 113.
- عبد العاطي، عمرو، (2014)، التوجه شرقا: مكانة الخليج العربي في ميزان طاقة عالمي متغير، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، القاهرة: مركز الاهرام للنشر، العدد 196، مجلد 49.
- الخياط، محمد مصطفى، (2012)، مابعد الحضارة الكربونية، الطاقة لعبة الكبار، مصر: إصدارات سطور الجديدة.
- الغمري، عاطف، (2009)، أمريكا في عالم يتغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- _ جازفنيان، جون، التكالب على نفط على إفريقيا، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- راندا، موسى، (2013)، النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام للنشر، العدد 191، مجلد 48.

- عبد الحليم، أميرة محمد، (2014)، الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 49(196).
- _ فيتالس، روبرت، (2016)، مملكة أمريكا وصناعة الأساطير على تخوم النفط السعودي، ترجمة العلي سلطان، الأردن، جسور للنشر والتوزيع.
- قنديل، أحمد، (2014)، تردد الصدى: حلم الاكتفاء في الطاقة ومستقل الدور الأمريكي، ملحق تحولات استراتيجية (مجلة السياسة الدولية)، 49(196).
- كلير، مايكل (2011)، دم و النفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة: أحمد رمو، بيروت: دار الساقى.
- مها، أيمن، (2015)، الاستثمارات الخضراء: هل ينحاز العالم الى الطاقة المتجددة؟، مجلة حالة العالم، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، العدد 16.
- هاري سانت فيليبى، جون، (2001)، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض البادي، الرياض: مكتبة العبيكان.